الجمعية العامة

Distr.: General
8 February 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السادسة والأربعون
29 نيسان/أبريل – 10 أيار/مايو 2024

موجز ورقات المعلومات المقدمة من الجهات صاحبة المصلحة بشأن سلوفاكيا*

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

أولاً- معلومات أساسية

1- أُعد هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 5/1 و16/21 مع مراعاة دورية الاستعراض الدوري الشامل ونتائج الاستعراض السابق[1]. وهو موجز لورقات معلومات مقدمة من 11 جهة من الجهات صاحبة المصلحة[2] بشأن الاستعراض الدوري الشامل، ويُقدَّم في شكل موجز تقيُّداً بالحد الأقصى لعدد الكلمات.

ثانياً- المعلومات المقدمة من أصحاب المصلحة

ألف- نطاق الالتزامات الدولية[3] والتعاون مع آليات حقوق الإنسان

2- أبرزت منظمة العفو الدولية عدم تصديق سلوفاكيا على اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف العائلي ومكافحتهما، وأوصت بالتصديق على اتفاقية اسطنبول واتخاذ المزيد من الخطوات لمنع العنف ضد المرأة في سلوفاكيا[4].

3- وأفادت الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية بأن سلوفاكيا لم توقع بعد على معاهدة حظر الأسلحة النووية[5].

4- وأعربت الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية عن أسفها لأن سلوفاكيا لم تظهر أي تأييد لمعاهدة حظر الأسلحة النووية من خلال التصويت سنوياً منذ 2018 ضد قرار الجمعية العامة للأمم

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

المتحدة الذي يدعو الدول إلى التوقيع على المعاهدة أو تصديقها أو الانضمام إليها، وتعرب عن الأسف لأن سلوفاكيا تؤيد الاستخدام المحتمل للأسلحة النووية[6].

5- وحثت الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية حكومة سلوفاكيا على التوقيع والتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية بوصفها مسألة ملحة دولياً[7].

باء- الإطار الوطني لحقوق الإنسان

1- الإطار الدستوري والقانوني

6- أفادت الورقة المشتركة 1 بأن المفاوضات بشأن اقتراح القانون المتعلق بدفع تعويض مالي لنساء الروما اللواتي تعرضن للتعقيم القسري قد توقفت في حزيران/يونيه 2023 ولم يُعتمد اقتراح القانون. وفي هذا السياق، يُستنتج أن التوصية ذات الصلة الصادرة عن الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل في هذا الصدد لم تنفذ تنفيذاً فعالاً[8].

7- ودعت منظمة العفو الدولية الحكومة إلى تعديل القانون الجنائي ليشمل إشارة محددة إلى جرائم الكراهية المرتكبة على أساس الميل الجنسي و/أو الهوية الجنسانية[9].

8- وفي 30 أيلول/سبتمبر 2023، أجريت الانتخابات البرلمانية المبكرة في سلوفاكيا. وأعربت الورقة المشتركة 1 عن القلق من أن وضع السياسات بعد الانتخابات قد تؤدي في نهاية المطاف إلى إبطاء أو حتى وقف الجهود الرامية إلى اعتماد قانون التعويض وإنشاء آلية من شأنها أن تضمن في النهاية العدالة للنساء اللواتي تعرضن لعمليات التعقيم القسري. ودعت الورقة المشتركة 1 الحكومة المشكلة حديثاً والبرلمان في سلوفاكيا إلى الاعتراف بأوجه القصور الخطيرة في اقتراح القانون الذي جرى التفاوض بشأنه اعتباراً من ربيع عام 2023 واتخاذ إجراءات حاسمة من شأنها اعتماد آلية تعويض فعالة في أقرب وقت ممكن[10].

2- الهياكل الأساسية المؤسسية وتدابير السياسة العامة

9- حث المركز الوطني السلوفاكي لحقوق الإنسان السلطات على جعل التشريعات التي تنظم عمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان متوافقة تماماً مع مبادئ باريس خلال جولة الاستعراض الجارية[11].

جيم- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

1- تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان مع مراعاة القانون الدولي الإنساني الساري

المساواة وعدم التمييز

10- أوصت منظمة العفو الدولية باتخاذ تدابير لحظر التمييز على النحو المنصوص عليه في مبادرة "معاً على مقعد واحد" وفي قانون مكافحة التمييز[12].

11- ونصحت منظمة الطبشورة المكسورة بإذكاء وعي الشعب السلوفاكي من أجل الحد من التمييز على المستوى المجتمعي[13].

12- وأقر مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالجهود التي بذلتها سلوفاكيا مؤخراً لفهم جرائم الكراهية غير المبلغ عنها من خلال إجراء استقصاء للإيقاع الإجرامي بالضحايا، فضلاً عن إبلاغ مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بانتظام ببيانات جرائم الكراهية. ومع ذلك، واستناداً إلى المعلومات المتاحة، لاحظ المكتب أن وكالات إنفاذ القانون لم تسجل

دوافع التحيز وراء جرائم الكراهية. وبالإضافة إلى ذلك، شدد مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على أن سلوفاكيا ستستفيد من تطوير نظامها لدعم الضحايا لضمان الوصول الفعال إلى العدالة والمساعدة والحماية لضحايا جرائم الكراهية[14].

13- وحث المكتب الحكومة على إدانة أي شكل من أشكال التمييز وجرائم الكراهية والامتناع عن أي بيان أو إجراء يؤدي إلى تفاقم أوجه الضعف والرد بسرعة على جرائم الكراهية، بما في ذلك تلك التي ترتكب على أساس نوع الجنس أو الهوية الجنسانية، وتسجيلها والتحقيق فيها حتى يتسنى تقديم مرتكبيها إلى العدالة ومعاقبتهم بعقوبات مناسبة[15].

حق الفرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه وفي عدم التعرض للتعذيب

14- وأفاد المركز الأوروبي للقانون والعدالة أن سلوفاكيا قامت بمحاولتين لتقييد إمكانية الإجهاض. وفي عامي 2020 و2021، اقترح برلمان سلوفاكيا مشروع قانون من شأنه أن يضع المزيد من القيود على إمكانية الإجهاض. ويهدف مشروع القانون المقترح إلى تمديد فترة الانتظار الإلزامية من 48 إلى 96 ساعة ومطالبة الأفراد الذين يلتمسون الإجراء بتقديم سبب هذا الالتماس. ووفقاً لمشروع القانون، من شأن ذلك أن يحفز النساء على تحليل وضعهن بشكل كامل ويشجعهن على عدم اتخاذ قرار متسرع مدفوع بالعاطفة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من شأن مشروع القانون أن يؤدي إلى حظر الإعلانات المتعلقة بالإجهاض والخدمات المرتبطة به[16].

15- وفي 12 حزيران/يونيه 2023، نشرت مفوضة مجلس أوروبا لحقوق الإنسان رسالتها إلى البرلمان السلوفاكي فيما يتعلق بمشروع قانون من شأنه إنشاء آلية تعويض لضحايا التعقيم القسري. ورحبت بالجهود المبذولة لتحقيق العدالة للضحايا[17].

16- غير أنها أشارت إلى أن أي آلية تُعتمد ينبغي أن تلبي احتياجات الضحايا على نحو فعال. وتحقيقاً لهذه الغاية، أبدت المفوضة عدداً من الملاحظات للمساعدة في تعزيز الاقتراح. ولاحظت، على سبيل المثال، أن مبلغ التعويض المقترح يقل كثيراً عن المبلغ الذي منحته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحاكم السلوفاكية للضحايا في القضايا ذات الصلة[18].

17- وسلطت مفوضة مجلس أوروبا لحقوق الإنسان الضوء أيضاً على الحاجة إلى قواعد واضحة بشأن الأدلة في إجراءات التعويض، بما في ذلك تجنب الاعتماد المفرط على السجلات الطبية ومنع تحميل الضحايا عبء الإثبات بشكل غير متناسب. واقترحت اتخاذ خطوات لجعل عملية تقديم الطلبات في متناول الضحايا، وشددت على ضرورة أن تكون لدى السلطات المسؤولة عن تقييم مطالبات التعويض الخبرة والقدرة الكافيتين للاضطلاع بهذه المهمة. وشددت المفوضة أيضاً على أهمية العمل الوثيق مع الضحايا خلال العملية التشريعية، لضمان أن تكون آلية التعويض الناتجة عنها قوية وفعالة وميسورة[19].

18- وفي نهاية المطاف، لم يُعتمد مشروع القانون، بسبب نفاد الوقت أمام البرلمان، في ضوء الانتخابات المبكرة[20].

إقامة العدل، بما في ذلك مسألة الإفلات من العقاب، وسيادة القانون

19- وأفادت منظمة بورادنا أن الإجراءات الجنائية استمرت حوالي 12 عاماً في قضية نادرة تناولت عنف الشرطة ضد طائفة «الروما» ووصلت إلى المحكمة في سلوفاكيا، وهي قضية جرت تغطيتها بشكل واسع وتتعلق بإساءة معاملة ستة فتيان من طائفة «الروما» في مركز للشرطة في كوشيتسه عام 2009. وفي شباط/فبراير 2023، قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن السلطات السلوفاكية فشلت في

ضمان وصول المدعين المصابين إلى العدالة بشكل فعال. وفي أيار/مايو 2023، أصدرت المحكمة الدستورية للجمهورية السلوفاكية – تماشياً مع حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان – حكماً بشأن انتهاكات الحقوق الدستورية لفتيان الروما. وألغت المحكمة الدستورية أحكام التبرئة الصادرة عن المحاكم العامة لضباط الشرطة المتهمين وأعادت القضية إلى محكمة كوشيتسه الثانية المحلية لاتخاذ مزيد من الإجراءات. وباختصار، بعد 14 عاماً من هذا الحادث المذهل لوحشية الشرطة ضد الروما، استأنفت المحاكم السلوفاكية في آب/أغسطس 2023 إجراءات محاكمة ضباط الشرطة المتهمين. ولا يزال تطور القضية ونتيجتها غير واضحة[21].

20- ودعت منظمة العفو الدولية حكومة سلوفاكيا إلى إجراء تحقيقات فورية ومستقلة وفعالة وشاملة في جميع التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشرطة، بما في ذلك التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وضمان إجراء تحقيق شامل في جميع الادعاءات والشكاوى المتعلقة بالأفعال ذات الدوافع العنصرية وبالتمييز من جانب الشرطة، واتخاذ الإجراءات المناسبة، وتسجيل البيانات المتعلقة بجميع الإجراءات المتخذة ضد أفراد الشرطة وإتاحتها للجمهور[22].

21- وحث مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الحكومة على بناء قدرات أجهزة إنفاذ القانون وقطاع العدالة للكشف عن جرائم الكراهية والتحقيق فيها بشكل فعال، وضمان توفير تدريب متخصص لفائدة المسؤولين ومنظمات المجتمع المدني داخل هياكل دعم الضحايا، يركز على ضحايا جرائم الكراهية واحتياجاتهم[23].

22- وأوصت منظمة العفو الدولية باتخاذ تدابير فعالة لمنع الشرطة من استخدام القوة بشكل غير ضروري وغير متناسب، ومن ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بسبل منها على سبيل المثال التدريب على استخدام تقنيات خفض التصعيد وغيرها من التدريبات المحددة في مجال حقوق الإنسان وعدم التمييز[24].

23- وشجعت منظمة بورادنا إنشاء مؤسسة مستقلة تماماً، خارج هياكل وزارة الداخلية وقوات الشرطة، تكون مسؤولة عن التحقيق في الشكاوى المتعلقة بسوء المعاملة المزعومة من جانب ضباط الشرطة، فضلاً عن جميع الشكاوى التي يُزعَم فيها وجود دوافع عنصرية محتملة. وطلبت استحداث آلية تقييم خارجي لفعالية التحقيق في سوء المعاملة على يد الشرطة بهدف تحديد أوجه القصور المنهجية في عملية التحقيق في هذه الحالات[25].

24- ونصحت منظمة بورادنا بالتثقيف المستمر لجميع الأشخاص الذين يحققون في حالات سوء المعاملة على يد الشرطة، فضلاً عن تثقيف المدعين العامين والقضاة بشأن معايير التحقيق الفعال في حالات التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية الواردة في السوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وبروتوكول اسطنبول[26].

25- وطلبت بورادنا تعزيز سرعة وكفاءة إجراءات المحاكم المتعلقة بالتمييز العنصري ومعالجة التحيزات وحالات التحامل ضد أقلية الروما بين القضاة عن طريق التثقيف الشامل مدى الحياة، بدءاً من توعية الطلاب في كليات الحقوق[27].

الحرّيات الأساسية والحق في المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية

26- وأوصى مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بحماية حرية وسائط الإعلام وعدم تجريم التشهير[28].

27- وحث المركز الوطني السلوفاكي لحقوق الإنسان سلوفاكيا على اعتماد تدابير تشريعية تهدف إلى تعزيز سلامة الصحفيين وحرية وسائط الإعلام، بما في ذلك إلغاء جريمة التشهير[29].

28- وشجع المركز على حماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بهدف منع أعمال المضايقة والترهيب والتهديد والعنف وغيرها من القيود المفروضة على الحقوق والتحقيق فيها، بما في ذلك من جانب السياسيين، وضمان قدرتهم على القيام بأنشطتهم في ظروف آمنة[30].

29- ونصح باعتماد دعم مؤسسي مستدام وطويل الأجل، يشمل تقديم منح مالية لمنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في سلوفاكيا، وبينهم من يعملون في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى[31].

حظر جميع أشكال الرق، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص

30- وذكر المركز الأوروبي للقانون والعدالة أن سلوفاكيا مصدر لضحايا الاتجار بالبشر وبلد مقصد للضحايا. ويمثل الاستغلال الجنسي أكثر أغراض الاتجار بالبشر شيوعاً في سلوفاكيا، حيث يستهدف الضحايا الإناث بشكل حصري تقريباً. وادعت سلوفاكيا أنها تحرز تقدماً في جهودها الرامية إلى التصدي للاتجار بالبشر عن طريق تعزيز التحقيقات وتشديد العقوبات. ومع ذلك، لم تستوف سلوفاكيا بعد الحد الأدنى من المعايير، وهو ما يتضح من انخفاض الإدانات الصادرة بحق المتجرين بالبشر على مدى السنوات القليلة الماضية[32].

31- وأضاف المركز أنه ينبغي لسلوفاكيا أيضاً مواصلة إنفاذ قوانينها المتعلقة بالاتجار بالبشر من خلال تقديم الدعم والموارد للضحايا، وإعطاء الأولوية لتعزيز التحقيق والملاحقة القضائية وإدانة المتجرين. وقال إنه يتعين على سلوفاكيا أن تعمل على الكشف عن الضحايا بشكل استباقي، وزيادة تدريب الموظفين الحكوميين على تحديد هوية المتجر بهم، وتثقيف الأفراد حول مخاطر الاتجار بالبشر[33].

الحق في مستوى معيشي لائق

32- وأوصى المنتدى العالمي للمجتمعات التي تعاني التمييز على أساس العمل والنسب بمواصلة الجهود الرامية إلى وضع استراتيجية للإسكان الملائم للروما في البلد وإدماج استراتيجية إسكان الروما في استراتيجية سلوفاكيا الوطنية للإسكان بغية الاعتراف بتحديات الإسكان التي يتسبب فيها وضعُ الروما في غيتوهات ومعالجة هذه التحديات.

33- وشجع المنتدى الحكومات الوطنية والمحلية، وسلطات الإسكان على وجه الخصوص على تخصيص موارد محلية ووطنية ودولية عامة وخاصة لتحسين إسكان الروما وأي مجموعات أخرى عانت من السكن غير اللائق بسبب التمييز والعزل على أساس معايير عرقية أو معايير أخرى، وحظر بناء الجدران أو الأسوار التي تفصل مجتمع الروما مادياً عن بقية السكان في البلديات السلوفاكية[34].

الحق في الصحة

34- وشجعت منظمة العفو الدولية سلوفاكيا على إزالة جميع العقبات القانونية والبيروقراطية والعملية التي تحول دون حصول المتحولين جنسياً على الاعتراف القانوني بهويتهم الجنسانية وعلى الرعاية الصحية اللازمة لتأكيد نوع الجنس[35].

35- ونصح المركزُ الوطني السلوفاكي لحقوق الإنسان بالامتناع عن اتخاذ تدابير تشريعية تقيد إمكانية إجراء عمليات الإجهاض وتنتقص من الحقوق المكرسة في ميدان الصحة الجنسية والإنجابية وتكفل الحصول على الإجهاض المأمون عن طريق إزالة الحواجز التشريعية وغير التشريعية التي تحول دون الحصول على الإجهاض[36].

الحق في التعليم

36- وذكرت منظمة بورادنا أن المفوضية الأوروبية شرعت منذ عام 2015 في إجراءات قانونية ضد سلوفاكيا لانتهاكها توجيه الاتحاد الأوروبي المتعلق بالعنصرية باستمرارها فصل أطفال الروما، وأن المفوضية قررت، في نهاية المطاف، في نيسان/أبريل 2023، إحالة سلوفاكيا إلى محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي لفشلها في معالجة قضية فصل أطفال الروما في التعليم معالجة فعالة[37].

37- وأفادت منظمة بورادنا أن المحكمة العليا للجمهورية السلوفاكية اعترفت بفصل أطفال الروما في التعليم وبالإخفاقات المستمرة لسلطات الدولة في معالجته من خلال حكمين تاريخيين أُصدرا نتيجة نجاح التقاضي الاستراتيجي برفع دعاوى الحسبة. واعتبرت المحكمة العليا الجمهوريةَ السلوفاكية، ممثلة بوزارة التعليم، مسؤولة عن عزل أطفال الروما في مدارس متجانسة عرقياً بالقرب من مجتمعين محرومين من طائفة الروما، مؤكدة أن السلطات الحكومية مسؤولة أيضاً عن الفصل الذي نشأ تلقائياً وليس بنية متعمدة لفصل أطفال الروما عن أطفال الأغلبية. ولم تعترف سلطات الدولة اعترافاً كاملاً بهذه الأحكام النهائية ولم تترجمها إلى تدابير سريعة وفعالة لإلغاء الفصل. بل على العكس من ذلك، تنظر السلطات الحكومية حالياً في معالجة عدم كفاية القدرات في العديد من المدارس المخصصة للروما فقط من خلال دعم بناء ملحقات إضافية لهذه المدارس، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى الإبقاء على العزل القائم في مدارس سلوفاكيا[38].

38- ووفقاً لمنظمة العفو الدولية، في ظل عدم الامتثال المزمن لقواعد الاتحاد الأوروبي بشأن المساواة العرقية، رفعت المفوضية الأوروبية دعوى قضائية ضد سلوفاكيا أمام محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي لعدم حلها بشكل فعال قضية عزل أطفال «الروما» في التعليم. وأدخلت سلوفاكيا إصلاحات تشريعية واعتمدت عدة استراتيجيات وخطط عمل. ومع ذلك، خلصت المفوضية الأوروبية إلى أن الإصلاحات المعتمدة حتى الآن غير كافية. ولا يزال عزل أطفال الروما في التعليم مستمراً بينما يزداد عدد الأطفال الذين تلقوا تعليمهم في مدارس مخصصة للروما[39].

39- وأكد المنتدى العالمي للمجتمعات التي تعاني التمييز على أساس العمل والنسب أن فشل البرلمان في اعتماد تعديل لقانون المدارس بما يتيح اتخاذ خطوات للتصدي للتمييز ضد أطفال الروما وضع سلوفاكيا على مسار تصادمي مع محكمة العدل الأوروبية[40].

40- وذكرت منظمة العفو الدولية أن سلوفاكيا تلقت في الاستعراض الدوري الشامل الأخير 21 توصية بشأن الحصول على التعليم، والقضاء على ممارسة العزل، وإدماج أطفال «الروما» في نظام التعليم. وأيدت سلوفاكيا جميع التوصيات الواردة. وفي عام 2022، نشرت وزارة التعليم والعلوم والبحوث والرياضة في الجمهورية السلوفاكية توجيهات حول إلغاء الفصل العنصري في المدارس، لكن هذه التوجيهات لم تنفذ بالكامل بعد. وفي 9 أيار/مايو 2023، أصدر المجلس الوطني للجمهورية السلوفاكية القانون رقم 245/2008 Coll. المتعلق بالتعليم والتدريب (المشار إليه باسم قانون التعليم)، الذي ينظم عدة جوانب من نظام التعليم لكنه لا يتضمن أي تدابير للتصدي للتمييز ضد أطفال الروما في المدارس[41].

41- وأوصت منظمة الطبشورة المكسورة بإطلاق مبادرات وبرامج شاملة للتوعية على نطاق المجتمع المحلي تشدد على الأهمية الحاسمة للتعليم، مع التركيز على التحاق أطفال الروما بالمدارس. وينبغي أن

تكسر هذه الجهود أي قوالب نمطية أو عوائق حالية تحول دون التحاق أطفال الروما بالمدارس عن طريق تسليط الضوء على التأثير المتحول للتعليم على حياة الأفراد والنمو الاجتماعي. وينبغي لقادة المجتمعات المحلية والمربين وأولياء الأمور وغيرهم من أصحاب المصلحة أن يعملوا معاً لتهيئة بيئة مواتية للتعلم وداعمة لجميع المساعي التعليمية لجميع الطلاب على قدم المساواة، وضمان وصول الأقليات على قدم المساواة إلى النظام التعليمي والاستفادة منه[42].

التنمية والبيئة والأعمال التجارية وحقوق الإنسان

42- وكرر المركز الوطني السلوفاكي لحقوق الإنسان تأكيد الحاجة إلى حماية البيئة النظيفة والصحية والمستدامة والحق في ذلك، وذلك بحماية المحميات الطبيعية والموارد الطبيعية واتخاذ إجراءات في مجال إدارة المياه[43].

43- وشجع المركز الجهود الرامية إلى اعتماد قانون وطني بشأن المناخ فيما يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات بموجب الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس)[44].

44- وأوصت منظمة الطبشورة المكسورة بتخصيص المزيد من أموال التعليم لشرق سلوفاكيا لدعم التوقعات التعليمية والاقتصادية للشباب بغية خلق قدر أكبر من الأمل والرضا عن مستويات المعيشة[45].

45- وشددت المنظمة على ضرورة منح طلاب الجامعات مستويات معيشية أفضل وتعزيز ثقتهم في المؤسسات الحكومية من خلال الحد من الفساد[46].

46- وأوصت مجموعة الدول المناهضة للفساد بمواصلة تطوير وتنقيح لوائح الكشف عن الوضع المالي المطبقة على أعضاء البرلمان لتشمل الإخطار المنتظم بالمصالح المالية، والشراكات، والترتيبات التجارية الأخرى، وتكاليف السفر المحلي والخارجي التي تدفعها أطراف ثالثة، فضلاً عن المزايا والضيافة والرعاية التي يحصلون عليها من الكيانات المحلية والأجنبية التي تتجاوز عتبة معينة[47].

47- وأوصت المجموعة بتنقيح "مبادئ آداب القضاء" ومواصلة تطويرها من أجل توفير إرشادات أكثر دقة لجميع القضاة بشأن السلوك المتوقع ونزاهة القضاء ومنع الفساد، وضمان التطبيق السليم لهذه المبادئ (من خلال آلية إشراف وعقوبات) ورفدها بتدريب وخدمات إرشاد وتوجيه مخصصة[48].

48- ويمكن النظر في تخويل سلطة الإشراف على تمويل الحملات الانتخابية لمؤسسة مستقلة تتمتع بالقدرات والموارد الكافية، كما اقترح مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا[49].

2- حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

النساء

49- أفادت منظمة العفو الدولية أنه على الرغم من اعتذار الحكومة الرسمي عن التعقيم غير القانوني لآلاف نساء «الروما» بين عامي 1966 و2004، لم تُعتمد في الفترة المشمولة بالاستعراض آليةٌ فعالة لتعويض النساء المتضررات. ولم تُجر دراسة استقصائية شاملة لعدد النساء اللاتي خضعن للتعقيم دون موافقتهن المستنيرة[50].

50- وذكرت منظمة العفو الدولية أن سلوفاكيا لم تعتمد برنامجاً شاملاً بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية ولم تخصص موارد كافية للتنفيذ. وتبين دراسة أجرتها منظمة Možnosť vol'by أن النساء يواجهن مجموعة واسعة من العقبات في الحصول على رعاية الصحة الإنجابية ووسائل منع الحمل[51].

51- ورغم التوصيات التي قدمت خلال الاستعراض الدوري الشامل السابق لدعم النساء من الفئات المهمشة في الحصول على رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، ذكرت منظمة العفو الدولية أن سلوفاكيا لم تراجع قانون الرعاية الصحية لضمان الحصول على الإجهاض الآمن، وإلغاء شرط المشورة الإلزامية، وفترات الانتظار غير الضرورية طبياً، والحصول على إذن من طرف ثالث. ورغم اقتراح أكثر من 20 مبادرة تشريعية لتقييد الحصول على رعاية الإجهاض المأمونة والقانونية، لم يُعتمد أي من هذه المقترحات[52].

52- ودعت منظمة العفو الدولية الحكومة إلى إنشاء هيئة مستقلة لإجراء مسح شامل لعدد النساء اللواتي تم تعقيمهن دون موافقتهن المستنيرة، وتوفير سبل انتصاف وتعويض كافيين لهؤلاء النساء[53].

53- وأفادت الورقة المشتركة 1 أن نصف أجنحة الولادة البالغ عددها 50 جناحاً مملوكة لشركات خاصة، لكنها توفر الرعاية الصحية الأساسية التي يغطيها التأمين الصحي العام. وهناك مناطق توفِّر فيها الرعايةَ الصحية الأساسية مستشفياتٌ مملوكة للقطاع الخاص فقط. وفي هذه المستشفيات، لا تزال رسوم المرافقة عند الولادة وتسكين الألم فوق الجافية تشكل عوائق مالية وهي مكونات أساسية للرعاية الصحية المتعلقة بالولادة غير متاحة للعديد من النساء داخل هذه المناطق[54].

54- وأوصت الورقة المشتركة 1 بالاستثمار في البنية التحتية وإعادة بناء أجنحة الولادة لضمان خصوصية وكرامة النساء اللائي يلدن ومرافقيهن وتوفير التدريب لأطباء التوليد والقابلات الحاليين والمستقبليين بشأن المعايير الطبية الدولية وحقوق الإنسان[55].

55- وشجع المنتدى العالمي للمجتمعات التي تعاني التمييز على أساس العمل والنسب السلطات على إشراك مجتمعات الروما في عمليات صنع القرار المتعلقة بالسياسات والبرامج التي تؤثر عليهم مباشرة وتعزيز مبادرات تمكين نساء الروما اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً بهدف تحسين رفاههن العام ووصولهن إلى الموارد[56].

الأطفال

56- وأعربت منظمة إنهاء العقوبة البدنية عن قلقها لأن العقوبة البدنية للأطفال في سلوفاكيا قانونية، رغم توصيات المتكررة بحظرها من لجنة حقوق الطفل وغيرها من هيئات معاهدات حقوق الإنسان، ورغم التوصيات المنبثقة عن الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل لسلوفاكيا عام 2019[57].

57- وأوضحت المنظمة أن قانون الأسرة لعام 2005 لا يحظر صراحة العقوبة البدنية. وبدلاً من ذلك، يأذن باستخدام أساليب "ملائمة" لتربية الأطفال، وينص في المادة 30(3) على أنه عند ممارسة الوالدين لحقوقهما وواجباتهما الأبوية، "يجوز لهما استخدام تدابير التنشئة المناسبة بحيث لا تتعرض صحة الطفل وكرامته ونموه العقلي والبدني والعاطفي للخطر"[58].

58- ودفعت الحكومة في عام 2016 بأن هذا الحكم يعني بالضرورة أنه لا يتم التسامح مع العقوبة البدنية – "بالنظر إلى أن العقوبة البدنية بالمعنى العادي قد تؤدي إلى تهديد صحة الطفل وكرامته ونموه العقلي والبدني والعاطفي" – لكن هذا لا يأخذ في الاعتبار القبول شبه العالمي لدرجة ما من العقوبة البدنية في مرحلة الطفولة وحقيقة أن أولئك الذين يدعون إلى استخدامها لا يعتبرونها ضارة[59].

59- ودعت منظمة إنهاء العقوبة البدنية إلى وجوب إصلاح القانون لحظر العقوبة البدنية بوضوح في تربية الأطفال. ولا تفسر الأحكام المناهضة للعنف وإساءة المعاملة الواردة في قانون العقوبات لعام 2005 والقانون المدني لعام 2002 ودستور عام 1992 على أنها تحظر جميع أشكال العقوبة البدنية في تربية الأطفال[60].

الأشخاص ذوو الإعاقة

60- وحث المركز الوطني السلوفاكي لحقوق الإنسان على المبادرة، دون إبطاء، إلى تعزيز مواصلة تنفيذ عملية إنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية وإنشاء خدمات اجتماعية مجتمعية جديدة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة والأشخاص الذين يحتاجون إلى دعم معقد، بحيث تكون متاحة تماماً وتغطي جميع المناطق وتكون متاحة مالياً للجميع[61].

الأقليات

61- ولاحظ مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن سلوفاكيا لم تتخذ تدابير كافية للتصدي لتصاعد العنصرية والتمييز ضد الروما. وعلاوة على ذلك، طُبقت بعض الإجراءات المتعلقة بالحجر الصحي والقيود المماثلة بشكل غير متناسب فيما يتعلق بمجتمعات الروما. وأظهرت الشرطة وقوات الأمن معاملة تفضيلية تجاه طائفة «الروما» شملت عمليات تفتيش عشوائية وغير مبررة، وسلوكيات مسيئة، بما في ذلك تجاه الأطفال، واستخدام الغاز المسيل للدموع، ودخول المنازل الخاصة، والاعتداء الجسدي على سكان «الروما». وأشار مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان أيضاً إلى تزايد الصورة السلبية للروما في وسائط الإعلام، وأعرب عن قلقه إزاء تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية لهذه الجماعة[62].

62- وأعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها من أن الحكومة، ورغم ما أيدته من توصيات في الاستعراض السابق، تقاعست عن إنشاء سلطة إشراف مستقلة ومحايدة على الشرطة للتحقيق في حالات سوء المعاملة المزعومة، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة، والتحقيق على النحو الواجب في عنف الشرطة ضد أبناء طائفة «الروما»[63].

63- وأفاد المنتدى العالمي للمجتمعات التي تعاني التمييز على أساس العمل والنسب بأن سلوفاكيا تلقت ما مجموعه 206 توصيات خلال الاستعراض الدوري الشامل الثالث عام 2019. وركزت 36 توصية من هذه التوصيات على جماعة الروما، وحظيت 35 توصية منها بالتأييد. وبينما اتخذت الحكومة خطوات لسن تدابير قانونية وسياساتية في مجالات مثل الحق في الصحة والتعليم والصرف الصحي والتمييز وحقوق الأقليات وحقوق المرأة، بما في ذلك من خلال استراتيجية إدماج الروما لعام 2030، لا تزال هناك تحديات كبيرة على المستوى المحلي. ومن بين المشاكل التي لا تزال مستمرة وتؤثر على الإعمال الكامل لحقوق الروما الأولوياتُ الإنمائية الحكومية المتضاربة التي لا تتماشى مع الالتزامات الدولية، والتحدياتُ التي تواجهها طائفة الروما في الحصول على الخدمات الأساسية، وانعدامُ المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وعدمُ كفاية مخصصات الميزانية، وقبل كل شيء استمرار المواقف التمييزية و"معاداة الغجر"[64].

المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين

64- وأعرب المركز الوطني السلوفاكي لحقوق الإنسان عن قلقه إزاء وجود عدد مفزع من المحاولات التشريعية للحد من الاعتراف القانوني بالهوية الجنسانية، بما في ذلك مقترحات لإدخال تعريف دستوري

للهوية الجنسانية كمفهوم لا رجعة فيه يحدده الجنس المقرر عند الولادة، وحظر مناقشة القضايا المتعلقة بالهوية الجنسانية في المدارس، واستبعاد إمكانية تغيير اسم ولقب شخص ما أثناء عملية تحويل الجنس أو حال الانتهاء منها لتغيير حالة رقم تسجيل المواليد (مع علامة خاصة بنوع الجنس) عن طريق تقديم نتائج اختبار جيني يؤكد جنس الشخص المعني. وفيما يتعلق بتغيير الجنس بشكل قانوني، لا يمكن لمغايري الهوية الجنسانية تغيير هويتهم الجنسانية في شهادات التعليم الثانوي الصادرة قبل عملية التحول فيما يُسمح بتغييرها في الشهادات الجامعية، مما يخلق معايير مختلفة للحماية تستند إلى مستوى التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال الوصول إلى الرعاية الصحية الخاصة بعملية التحول معقداً بسبب نقص الأخصائيين الطبيين في مجال الطب الجنسي والطب النفسي أو بسبب الحاجة إلى تدريب الموظفين الطبيين لضمان اتباع نهج غير تمييزي وغير مَرَضي لمغايري الهوية الجنسانية في مجال الرعاية الصحية[65].

65- وأفادت منظمة العفو الدولية أن البرلمان أقر، في آذار/مارس 2023، نص القراءة الأولى لتعديل مشروع القانون رقم 1995/301 – قانون رقم الميلاد، الذي إذا تم اعتماده، سيفرض على المتحولين جنسياً أن يثبتوا أن لديهم المجموعة "الصحيحة" من الكروموسومات لتأكيد هويتهم الجنسانية قانونياً. وينظم القانون "أرقام الميلاد"، أي التعريف الشخصي المكون من 10 أرقام والذي يُعطى لكل شخص في سلوفاكيا يوم ولادته. ووفقاً للتعديل، يجب تغيير رقم الميلاد لتأكيد الهوية الجنسانية قانوناً. ويستحيل ذلك فعلياً في ظل أحكام القانون الساري، لأن معظم مغايري الهوية الجنسانية لا تكون لديهم كروموسومات "مطابقة" لهويتهم الجنسانية. ومن شأن هذا التشريع أن يجعل الاعتراف القانوني بالهوية الجنسانية مستحيلاً[66].

66- وفي 25 نيسان/أبريل 2023، دعت مفوضة مجلس أوروبا لحقوق الإنسان أعضاء البرلمان إلى رفض مشروع قانون يقوض حقوق الإنسان لمغايري الهوية الجنسانية وضمان المساواة للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وأكدت المفوضة أن مشروع قانون من شأنه أن يمنع فعلياً مغايري الهوية الجنسانية من الحصول على اعتراف قانوني بهويتهم الجنسانية، سيجعل الجمهورية السلوفاكية، في حال إقراره، في تعارض مع التزاماتها بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان[67].

67- وأشارت أيضاً إلى أن الهجوم المميت الذي وقع في العام الماضي على حانة تبلارين في براتيسلافا كان ينبغي أن يطلق عملية لمعالجة المخاوف القائمة منذ زمن طويل بشأن عدم التسامح تجاه المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، ولكن منذ ذلك الحين أصبحت حقوق الإنسان للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في الجمهورية السلوفاكية معرضة لخطر أكبر. وأعربت عن قلقها من احتمال التراجع عن الخطوات التي اتخذت مؤخراً لوضع حد لممارسة اشتراط التعقيم من أجل الاعتراف القانوني بالهوية الجنسانية، وهي ممارسة تنتهك حقوق الإنسان. وسلطت المفوضة الضوء أيضاً على عدم وجود إطار قانوني يسمح بالاعتراف بالعلاقات الزوجية المثلية وحمايتها بشكل كاف. ودعت البرلمانيين إلى الامتناع عن الترويج للروايات التي تصف النضال من أجل المساواة للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين على أنه "أيديولوجية جنسانية" أو "أيديولوجية مجتمع الميم"، وإلى ضمان عدم وجود مكان لخطاب الكراهية في البرلمان[68].

68- ووفقاً لمنظمة العفو الدولية، أيدت سلوفاكيا العديد من التوصيات المتعلقة بتعزيز المساواة لأفراد مجتمع الميم الموسع. وركزت ثلاثة منها على القضاء على خطاب الكراهية ضد أفراد مجتمع الميم الموسع واتخاذ تدابير ملموسة لمعالجة هذه القضية. ورغم حوادث العنف الخطيرة التي يتعرض لها أفراد مجتمع الميم الموسع – مثل مقتل شخصين وإصابة آخر في حانة تبلارين للمثليين في تشرين الأول/أكتوبر 2022، والتي صنفها المحققون الحكوميون على أنها "جريمة كراهية" – لم تتخذ الحكومة أي تدابير للحد من خطاب

الكراهية ضد أفراد مجتمع الميم الموسع ولم تقدم أي مبادرات تشريعية لتعديل القانون الجنائي. وأدلى الممثلون السياسيون بتعليقات تمييزية تصم أفراد مجتمع الميم الموسع، قبل الهجوم وبعده[69].

69- وأفادت منظمة العفو الدولية أنه على الرغم من التوصيات المنبثقة عن الجولة السابقة للاستعراض الدوري الشامل بضمان المساواة للأزواج المثليين من خلال اعتماد إجراء تشريعي محدد يضمن حقوقاً قانونية لهؤلاء الأزواج تكون متساوية مع غيرهم من الأزواج، لم يعتمد البرلمان أي مبادرات تشريعية في هذا الصدد.

المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء

70- وأوصت لجنة لانزاروتي بتزويد الأطفال المتأثرين بأزمة اللاجئين بالمعلومات والمشورة فيما يتعلق بمنع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والحماية منهما، بطريقة تتلاءم مع سنهم ونضجهم، وبلغة يفهمونها، وبمراعاة نوع الجنس والثقافة[70].

71- وشددت اللجنة على ضرورة أن تنشئ الحكومة آليات فعالة لجمع البيانات تركز بوجه خاص على الأطفال المتأثرين بأزمة اللاجئين الذين هم ضحايا فعليون أو مفترضون للاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، وأن تستعرض إمكانية إزالة العقبات التي تعترض جمع هذه البيانات، ولا سيما القيود القانونية على القيام بذلك، إن وُجدت، مع الاحترام الواجب لمتطلبات حماية البيانات الشخصية[71].

72- ونصحت الورقة المشتركة 1 بوضع مواد من شأنها تسهيل التغلب على حاجز اللغة عند توفير الرعاية الصحية للاجئات في عيادات الرعاية السابقة للولادة والرعاية أثناء الولادة. إذ يمكن، على سبيل المثال، وضع أسئلة تتطلب إجابات موجهة مصممة لتحديد التشخيصات الأساسية والمعلومات الأساسية والتوصيات للمرضى وتقييم احتياجات وتجارب اللاجئين بشكل استباقي داخل نظام الرعاية الصحية، على المستويين الوطني والإقليمي[72].

73- وأوصى المركز الوطني السلوفاكي لحقوق الإنسان باعتماد إلزامية الدراسة للأطفال المهاجرين واللاجئين وإتاحة إدماجهم الكامل في التعليم العام. وأوصى أيضاً بتوفير الدعم الكافي لجميع الأطفال اللاجئين والمهاجرين، بما في ذلك توفير دورات اللغة[73].

Notes

1 See A/HRC/41/13, A/HRC/41/13/Add.1, and A/HRC/41/2.

2 The stakeholders listed below have contributed information for this summary; the full texts of all original submissions are available at: www.ohchr.org (one asterisk denotes a national human rights institution with A status).

Civil society

Individual submissions:

AI	Amnesty International, London (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland);
Broken Chalk	The Stichting Broken Chalk, Amsterdam (Netherlands);
ECLJ	European Centre for Law and Justice, The, Strasbourg (France);
ECP	End Corporal Punishment, Geneva (Switzerland);
GFOD	The Inclusivity Project, Inc., New York (United States of America);
ICAN	International Campaign to Abolish Nuclear Weapons, Geneva (Switzerland);
Poradna	Poradna pre obcianske a ludske prava, Kosice 04001 (Slovakia).

Joint submission:

JS1	**Joint submission 1 submitted by:** Ženské kruhy, Partizánske (Slovakia); Poradna pre obcianske a ludske prava (Acronym: Poradna).

National human rights institution:

SNCHR_SNSLP	Slovak National Centre for Human Rights, Bratislava (Slovakia).

Regional intergovernmental organizations:

CoE	The Council of Europe, Strasbourg (France);
OSCE-ODIHR	Office for Democratic Institutions and Human Rights/Organization for Security and Co-operation in Europe, Warsaw (Poland).

[3] *The following abbreviations are used in UPR documents:*

ICERD	International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination
ICESCR	International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights
OP-ICESCR	Optional Protocol to ICESCR
ICCPR	International Covenant on Civil and Political Rights
ICCPR-OP 1	Optional Protocol to ICCPR
ICCPR-OP 2	Second Optional Protocol to ICCPR, aiming at the abolition of the death penalty
CEDAW	Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women
OP-CEDAW	Optional Protocol to CEDAW
CAT	Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment
OP-CAT	Optional Protocol to CAT
CRC	Convention on the Rights of the Child
OP-CRC-AC	Optional Protocol to CRC on the involvement of children in armed conflict
OP-CRC-SC	Optional Protocol to CRC on the sale of children, child prostitution and child pornography
OP-CRC-IC	Optional Protocol to CRC on a communications procedure
ICRMW	International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families
CRPD	Convention on the Rights of Persons with Disabilities
OP-CRPD	Optional Protocol to CRPD
ICPPED	International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance

[4] Amnesty International submission, page 4.
[5] ICAN submission.
[6] ICAN submission.
[7] ICAN submission.
[8] Joint Submission 1.
[9] Amnesty International submission, page 4.
[10] Joint Submission 1.
[11] SNCHR_SNSLP submission, page 1.
[12] Amnesty International submission, page 3.
[13] Broken Chalk submission, para. 55.
[14] OSCE/ODIHR Submission, para. 14.
[15] OSCE/ODIHR Submission, para. 19.
[16] European Centre for Law and Justice (ECLJ) submission, para. 13.
[17] The Council of Europe, page 2.
[18] The Council of Europe, page 2.
[19] The Council of Europe, page 2.
[20] The Council of Europe, page 2.
[21] Poradna submission, page 3.
[22] Amnesty International submission, page 3.
[23] OSCE/ODIHR Submission, para. 19.
[24] Amnesty International submission, page 3.
[25] Poradna submission, page 3.
[26] Poradna submission, page 3.
[27] Poradna submission, page 6.
[28] OSCE/ODIHR submission, para. 12.
[29] SNCHR_SNSLP submission, page 6.
[30] SNCHR_SNSLP submission, page 6.
[31] SNCHR_SNSLP submission, page 6.

[32] European Centre for Law and Justice (ECLJ) submission, paras. 19–20.
[33] European Centre for Law and Justice (ECLJ) submission, para. 23.
[34] GFOD submission, pages 7–8.
[35] Amnesty International submission, page 4.
[36] SNCHR_SNSLP submission, page 5.
[37] Poradna submission, page 5.
[38] Poradna submission, page 5.
[39] Amnesty International submission, para. 13.
[40] GFOD submission, para. 10.
[41] Amnesty International submission, para. 1.
[42] Broken Chalk submission, para. 52.
[43] SNCHR_SNSLP submission, page 7.
[44] SNCHR_SNSLP submission, page 7.
[45] Broken Chalk submission, para. 62.
[46] Broken Chalk submission, para. 63.
[47] The Council of Europe, page 8 (GRECO report).
[48] The Council of Europe, page 8 (GRECO report).
[49] OSCE/ODIHR Submission, para. 12.
[50] Amnesty International submission, para. 2.
[51] Amnesty International submission, para. 6.
[52] Amnesty International submission, para. 7.
[53] Amnesty International submission, page 4.
[54] Joint Submission 1.
[55] Joint Submission 1.
[56] GFOD submission, page 10.
[57] End Corporal Punishment submission, page 1.
[58] End Corporal Punishment submission, page 2.
[59] End Corporal Punishment submission, page 2.
[60] End Corporal Punishment submission, page 3.
[61] SNCHR_SNSLP submission, page 6.
[62] OSCE/ODIHR submission, para. 21.
[63] Amnesty International submission, para. 3.
[64] GFOD submission, page 10.
[65] SNCHR_SNSLP submission, para. 12.
[66] Amnesty International submission, para. 21.
[67] The Council of Europe, page 2.
[68] The Council of Europe, page 2.
[69] Amnesty International submission, para. 4.
[70] The Council of Europe, page 7 (Lanzarote Committee).
[71] The Council of Europe, page 7 (Lanzarote Committee).
[72] Joint Submission 1.
[73] SNCHR_SNSLP submission, page 2.